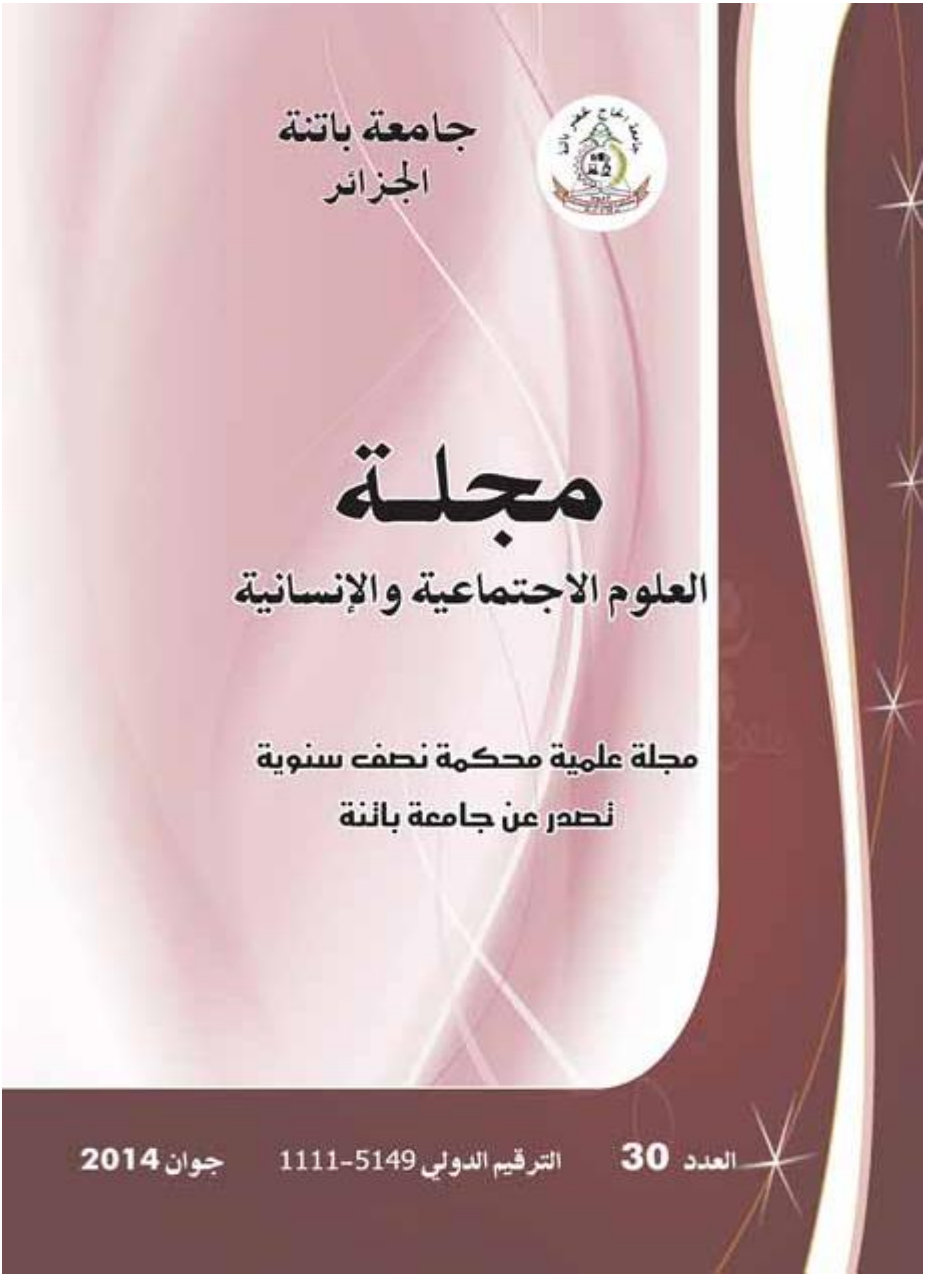
جامعة باتنة
الجزائر
مجلة
العلوم الاجتماعية والإنسانية
مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن جامعة باتنة
العدد 30
الترقيم الدولي 1111-5149
جوان 2014

جامعة الحاج لخضر

باتنة - الجزائر

مجلة

العلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

تصدر عن جامعة باتنة

العدد 30 الترقيم الدولي 1111-5149 ديسمبر 2013

مدير المجلة

أ.د. الطاهر بن عبيد – مدير جامعة باتنة

هيئة التحرير

رئيس التحرير: أ.د. محمد زرمان

نائب الرئيس: أ.د. الطيب بودربالة

الأعضاء:

أ.د. الجمعي خمري — أ. د. أحمد لعماري

أ. د. العربي فرحاتي — أ د.عمار زيتوني

أ.د. علي خذري — أ.د.كمال عايشي

أ.د. منصور كافي — أ. د. محمد الطاهر سعودي

أ.د. يوسف مناصرية — أ. د. عمر غوار

أ. د. فريدة مزياني — أ.د حمد بنيني

د. دلال بحري — د. الكاملة سليماني

د. رشيدة سيمون — د. عادل زقاغ

د. طارق بن زروال

أمينة المجلة: نورة بن حملاوي

كل المراسلات توجه إلى:

مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة باتنة، باتنة 05000 _ الجزائر

هاتف/ فاكس: 213.33.80.30.56

revue_sh @ yahoo.fr

اللجنة العلمية الاستشارية

أ.د. عبد المالك مرتاض	جامعة وهران
أ.د. الهاشمي لوكيا	جامعة قسنطينة
أ.د. بلقاسم سلاطنية	جامعة بسكرة
أ.د. عمار جيدل	جامعة الجزائر2
أ.د. مسعود فلوسي	جامعة باتنة
أ.د. علي رحال	جامعة باتنة
أ.د. الخير قشي	جامعة سطيف
أ.د. عمر فرحاتي	جامعة بسكرة
أ.د. العياشي عنصر	جامعة قطر
أ.د. بن عنتر عبد نور	جامعة باريس 8
أ.د. أحمد محمود المساعدة	جامعة المجمعة، م. ع. السعودية
أ.د. عشوي مصطفى	جامعة الكويت
أ.د. عبد الرحمان عزي	جامعة الشارقة
أ.د. محمد الدروبي	جامعة آل البيت، الأردن
أ.د. حسن مصطفى	جامعة الزرقاء، الأردن

قواعد النشر

مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية مفتوحة لجميع الباحثين داخل الجزائر وخارجها. وتخضع الأبحاث العلمية التي ترد المجلة إلى شروط يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي:

1- أن يكون البحث المقدم للنشر أصيلا ويتسم بالجدية والموضوعية وسلامة اللغة، ولم يسبق نشره بأي شكل من الأشكال.

2- ألا يزيد حجم البحث عن 6000 كلمة وألا يقل عن 4000 كلمة بما في ذلك الهوامش والمراجع.

3- أن يشتمل البحث على ملخصين أحدهما باللغة العربية والآخر بإحدى اللغتين الأجنبيتين (الانجليزية أو الفرنسية). ويتضمن الملخص الهدف من البحث والنتائج التي تم المتوصل إليها.

4- أن يكون البحث المنجز باللغة العربية محررا بخط *simplified Arabic* حجم13. أما البحث المنجز بإحدى اللغات الأجنبية فيحرر بخط Times New Roman حجم 12.

5- أن يرسل البحث في أربع نسخ مع قرص مضغوط.

6- أن يراعى في تدوين الهوامش ما يلي:

إذا كان المرجع كتابا، يدون الاسم الكامل للمؤلف، عنوان الكتاب بخط مغاير (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.

- إذا كان المرجع دورية، يدون الاسم الكامل للباحث، عنوان البحث، بين مزدوجتين، اسم الدورية بخط مغاير، عددها (تاريخ صدورها)، الصفحة.

- إذا كان موقع الانترنت، يدون الاسم الكامل للباحث، عنوان البحث، المعلومات الأخرى مثل مكان تقديم العمل (والتاريخ)، ثم يدون هذا الموقع كاملا وبدقة.

- أن تدون الهوامش أسفل الصفحة.

7- أن تدرج البيبلوغرافيا في آخر البحث، مرتبة حسب الحروف الأبجدية.

8- البحوث التي ترسل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها نشرت أم لم تنشر.

محتويات العدد

الافتتاحية

كلمة العدد

الأمن البيئي.....13

أ.صونية بيزات

أثر الوسائط المعمارية في تشكيل القصيدة العربية.....43

د. بلقاسم دكدوك

العتبات النصية والحضور الموازي في ثلاثية أحلام مستغانمي.....65

د.رابح طبجون

الإبدال الصوتي وقوانينه– مقاربة رياضية 89

د. عبد الكريم بورنان

القصيدة المركبة في الشعر الجزائري على عهد العثمانيين..... 111

د. جمال سعادنة

قراءة في متطلبات الإفصاح عن الأداء البيئي للمؤسسات في الجزائر.....145

أ.نجوى عبد الصمد، أ.د. علي رحال

محاولة قياسية لنمذجة العوامل المحددة لسعر الفائدة في الاقتصاد الجزائري.....167

أ.عبد الرزاق كبوط

آليات انتقال الأزمة إلى الدول النامية وآفاق النظام الاقتصادي العالمي: 195

د. دمدوم كمال

Le simulateur Olympe comme outil de gestion stratégique.....07

Mechenene Athmane

Qualités et principes de l'éducation –.....23

Radjia ben Ali

كلمة العدد

مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية تحيي الذكرى العشرين لصدورها بحلول السداسي الأول من سنة 2014 يكون قد مر على صدور العدد الأول من مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية عشرون سنة. إن مرور عقدين من الزمن بالنسبة لمجلة علمية محكمة فترة قصيرة، لكننا إذا تتبعنا تاريخ المجلات العلمية في الجزائر فإن هذه المجلة تُعَدُّ من المجلات الأكاديمية الرائدة في مجال البحث العلمي. فقد كان لها منذ 1994 إلى يومنا هذا حضور فاعل وقويّ في الساحة الأكاديمية الوطنية والعربية.

فخلال هذه السنوات العشرين حاولت المجلة أن تكون واجهة مهمة من واجهات البحث العلمي في الجامعة، حيث كانت منبرا للأبحاث والدراسات التي مكّنت أعدادا كبيرة من الأساتذة من مناقشة أطاريح الدكتوراه، كما أسهمت بقوة في دعم الأساتذة الطامحين إلى التأهل إلى رتبة أستاذ محاضر بما كانت تنشره من إنتاجهم العلمي، وإليها يرجع الفضل الكبير في ترقية كثير من الأساتذة إلى رتبة الأستاذية، حيث كانت من المجلات المعتَمَدَة علميا لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

إن الإنجازات العلمية المعتَبَرة التي حققتها المجلة في خدمة البحث العلمي وترقيته لم تقتصر على أبناء جامعة باتنة فقط، بل فتحت صفحاتها لجميع من يرغب في النشر فيها من كل الجامعات الوطنية، كما كان للجامعات العربية نصيب فيها. ولم تكن المجلة تهتم بتخصص معيّن على حساب التخصصات الأخرى، بل كانت مفتوحة لجميع التخصصات في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية في إطار من التنوع والتوازن، ووفرت بذلك فرصا متكافئة للجميع. كما كانت هذه المجلة منفتحة للغاية فلم تقتصر في إنتاجها

العلمي على اللغة العربية فقط، بل كانت تخصص حيزا من صفحاتها للأبحاث والدراسات المكتوبة بالفرنسية والإنجليزية. وقد سنت هذه السنة الحسنة منذ بداية انطلاقها وما زالت محافظة عليها إلى يومنا هذا.

لقد نجحت المجلة ـــــ طوال هذه المدة الزمنية ـــــ في ترسيخ جملة من القيم والتقاليد العلمية التي بوّأتها هذه المكانة، واكتسبت سمعة طيبة ومصداقية واسعة على المستويين الوطني والعربي، وها هي اليوم تواصل مسيرتها بصدور العدد الثلاثين منها، وهي لا تزال وفيّة للخط الذي رسمته لنفسها وللأهداف الكبرى التي سطرتها، ومصرة على استكمال مسيرة النجاح فاتحة أبوابها لكل إسهامات الأساتذة الباحثين العلمية الوطنية منها والعربية.

مدير الجامعة

أ.د. الطاهر بن عبيد

في أخلاقيات الحكامة في الجامعة

لا يخفى على أحد من الدارسين المهتمين بموضوع القيادة، إن على مستوى الدول، وإن على مستوى المؤسسات والشركات وكل أشكال المنظمات، أنه لم يعد اليوم لنظرية الرجل العظيم أو للقائد الملهم – إن في الحضور وإن في الممارسة – أيَّ معنى أو أيَّة فعالية في التدبير والتسيير. كما لم تعد القوننة وثقافة التنظيم والعقلنة في قيادة كل أشكال المنظمات، بذات الأهمية المعهودة التي كانت عليها منذ التايلورية وما يكون قد كرسته من نزعة إيجابية نحو سلطة القانون وبناء المؤسسات القوية والآمنة، لا سيما بعد تراجع ثقافة وعلوم التحكم السيبرنيطيقي، المنسجمة أكثر مع مأسسة الحياة الرائجة في عهد المجتمعات العمالية وحياة المكننة، وثقافة التحكم البيروقراطي في المجال والزمان والمكان، وهي ثقافة تنظيمية كان قد أسس معالمها الكبرى ماكس فيبر، تستهدف الاستقرار والأمن المهنيين، والانسجام وزيادة الإنتاج واستغلال الطاقات وتحسين المردودية، وقد نمت مع نمو الفكر الحداثي وراجت برواجه. ومع التغيرات التكنولوجية المعلوماتية الحديثة وما فرضته من أساليب جديدة في التسيير بالمعرفة، انكشفت عورات مقاصد التحكم البيروقراطي الرقابي الصارم في تهميش الإنسان، كإرادة حرة في معادلة الإنتاج، حيث بانت كما لو أنها تجربة رقابية تخويفية، لم تفرز إلا أشكالا أخرى من التحكم الديكتاتوري وأساليب تقويض الإرادات الحرة، مست بعمق البعد السيكولوجي للموظفين وعلاقات العمل، وانعكست سلبا على الأخلاق المهنية، بشكل باتت معه ترسانة القوانين التنظيمية وثقافة التسيير بالأوامر والنواهي والترهيب والتخويف القانونيين، وسياسة الرقابة في تطبيق القوانين، محدودة النتائج في ضبط سلوك المهنيين، وعاجزة عن حشد طاقاتهم ومواهبهم، ولم تجد نفعا حتى في الحد من تفاقم أخلاق الغش المهني والتحايل واللامبالاة والمراوغة، التي باتت تظهر كسلوكيات منتشرة على مختلف المستويات المهنية، تهدد المؤسسات في وجودها المعياري.

وباتت معها نظرية التسيير بالرقابة القانونية معطوبة، تنتج سلبيات سلوكية

وتحتاج إلى إعادة النظر، وضرورة التحول من التسيير بالرقابة القانونية، إلى تدبير التحفيز، من حيث هو تدبير قائم على التشجيع المادي والمعنوي والشراكة في مسؤولية اتخاذ القرار الذي يهدف إلى النجاح المؤسسي، بدل الاقتصار على أهداف اقتصادية تتعلق بزيادة الإنتاج وتحسين المردودية.

ذلك أن النجاح المؤسسي من منظور الحكامة الحديثة، يؤشر عليه بمدى توفر إرادة التشارك والمشاركة في تدبير وتسيير المؤسسة بين الفاعلين وكل الشركاء المعنيين، لاسيما في مجال أخلاق الشورى أوالتواصل والتفاوض التشاركي، المفضيان إلى التعاقد الجماعي وما نسميه بالمواطنة المهنية، من حيث هي المناخ المهني، المفضي إلى الإبداع الحر والاستقرار النفسي الطبيعي، الاستقرار الناتج عن الحرية المسؤولة، وليس عن الإكراه والامتثالية والسلطة البيروقراطية.

ومن ثمة أصبح الرهان اليوم في قيادة المؤسسات على ما يمكن أن نسميه " اتيقا الحكامة " من حيث هي الصيغة الأرقى في تسيير وإدارة المنظمات التي جادت بها أحدث بحوث علوم الإدارة والتسيير. وهي صيغة تعيد للإنسان ــ من مدخل الأخلاق ــ مركزيته وكرامته التي باتت مهددة في ثقافة الصرامة القانونية، إن لم نقل مفقودة في كثير من الأوضاع المهنية.

فعلوم الإدارة اليوم بحكم التصاقها بترشيد وإدارة سلوك الإنسان، هي أحوج ما تكون إلى الأخلقة والتخليق، قبل القوننة والتقنين، ذلك أن أخلقة المهن، أو ما يسمى بأخلاقيات المهنة، "الاتيقا" ذات المرجعية الابستمولوجية تتعلق بأنسنة الأخلاق، فما وجدت إلا لحصر الأخلاق في جنس العمل وفي مصدرها المهني المتخصص، ووضعها موضع التفاوض والحجاج، وفصلها بعدئذ عن ما اعتبر هيمنة البعد الميتافيزيقي عليها المألوف في بحوث الاكسيولوجيا، ولتكون بعد ذلك ميثاقا تلتزم بها الجماعة المهنية، من أجل حماية المهنة ذاتها والسلوك المهني – القيادي منه والقاعدي – من الإنحراف عن الغايات الإنسانية لمنظومة العمل. وقد بدت اليوم وكأنها البديل الحتمي بعد الاستغناء عن الأخلاق العامة "الضمير العام" وترويج عدم

كفاءتها وعجزها – كما يعتقد – في استيعاب الوضع المؤسساتي، وما استجد في عالم العمل والمهن من سلوكيات فردية وجماعية بشكل متنوع وسريع. والجامعة بحكم تموقعها القيادي والريادي العلمي لكل المؤسسات الإجتماعية، من المفترض فيها ومن الطبيعي أن تكون هي المسؤولة الأولى عن إنتاج أخلاقيات العلوم والمهن، والمفترض فيها كذلك أن تكون الأولى من غيرها والسباقة لأخلقة تسيير ذاتها. فعلى الرغم من أن العلم بوصفه مهنة الجامعة وموضوعها، يعد قيمة فضيلة عالية في حد ذاته، إلا أن شهوة القيادة وأهوائها، قد تنحرف به نحو اختراقات خطيرة لكرامة الإنسان من حيث يدري القائد أو لا يدري.

ومن ثمة فلا عجب أن تكون الجامعة من حيث هي مهد الأخلاق من ضمن المؤسسات المهنية التي اضطرت إلى تطوير ضميرها الأخلاقي، إلى ما يسمى اليوم بأخلاقيات الجامعة "اتيقا الجامعة" كدستور تلتزم به الأسرة الجامعية والجماعة العلمية القيادية خاصة، ومن شأنه أن يحمي الجامعة ممَّا يمكن أن يشوبها من سلوكيات تتنافى ووظيفتها التربوية النبيلة وتمس بقداسة العلم والعلماء، بل تتنافى مع تشييد جامعة الحق والقانون. وإذا كانت سياسة الرقابة القانونية والتنظيمية الصارمة، والتسيير التكنوقراطي – على هشاشته – في تجربتنا المؤسسية الجامعية، قد أفادت في اختفاء بعض السلوكيات القبلية، وإنهاء الحالة اللامعيارية التي كانت سائدة، وعززت الاستقرار والمساواة القانونية، وسمحت بإدارة الزمن البيداغوجي الجامعي أفضل مما كان، وأفادت في أمن وتأمين زمن الدروس شكليا، بفعل تضخم الإدارة وتمددها في بعض الحالات إلى الخصوصيات الفردية، فإنها كرست للفكر الشمولي، وفرخت من جهة أخرى الإحساس بالضغط والإكراه والتهميش والتسلط القانوني، وتنذر بالعودة إلى ثقافة الطاعة والانقيادية والخضوعية والامتثالية، وتكريس التراتيبية والهرمية والفئوية والتباعد بين الفاعلين، وهي قيم لا تنتعش إلا في ثقافة الاستبداد الإداري، من حيث هو – أي الإستبداد الإداري – في نظرنا لا يعدو أن يكون تسييرا بالقانون منزوع الضمير، فلا تكون نتائجه إلا كنتائج كل العلوم منزوعة

الضمير، لا يهمها كرامة الإنسان في سبيل تحقيق النتائج المادية الفيزيائية. فالصرامة القانونية باتت قوة مهيمنة، ولا تقل هيمنتها عن هيمنة الميتافيزيقا، بل يمكن أن تتعدى إلى تطويع القانون للشخصية، فتصبح الشخصية القيادية هي القانون ذاته، وهو ما نعده مأزقا آخرَ لا يستدعي مجرد تصنيع الحوار وهندسة مرفولوجياته كما يريد القائد، بل يستدعي اتيقا من نوع آخر تكون حرة، تساعد على تحرير القيادة من القوة والسلطة والتسلط القانوني ابتداء.

فالجامعة نخالها ــ وهي فضاء متعدد ومتنوع بطبعه ــ لا تقبل إلا اتيقا تحمي التنوع والإثراء والجدال والحجاج والنقد، وفي الوقت نفسه تحمي وحدة الهدف والمقصد. فهي في النهاية فضاء للتنوع ولانفتاح القوانين وفتح مغلقاته. فما تصبو إليه السياسة الجامعية من تكريس جامعة القانون بالرقابة والمتابعة، هي مقاربة في الاتجاه الخطأ، تتنافى إجرائيا مع تشييد جامعة الحق والقانون، أعني القانون المتدثر بالحق المعين على إدراك حكمة القانون، فلا يمكن الوصول إليها، إن لم تكن سياستها متدثرة باتيقا القانون. فالقانون منزوع الضمير تؤول تطبيقاته ــ محالة ــ إلى التمركز واللامركزية، والتحكم والرقابة الزائدة، ونقص الثقة وإلغاء الذوات جميعها، وعدم الاعتراف بالاختلاف حول القوانين ذاتها، ويقلص من الحوار إلى حده الأدنى، ولا يسود بعد ذلك إلا منطق (هذا هو القانون علي وعليك)، وليس بعد ذلك إلا امتثال الجميع للقانون.

والخلاصة أن الاتيقا في البيروقراطية لا تكتمل في الأنا البيروقراطية، إلا بعد اكتشاف الأنا للذات الأخرى التشاركية ومقاسمتها بالتساوي مجال الحرية والمبادرة، وهو ما نعده أساس الحق والعدل الاتيقي، في حقائق إدارة المهن والمؤسسات كما تطرحه علوم اليوم، باسم الحكامة الراشدة، ويؤشر عليه بمدى جودة الشراكة والتشارك وأخلاقيات الحوار وتحرير المبادرات، ودمقرطة الحياة الجامعية لا بمفهوم المساواة في الحقوق، بل بمفهوم الشراكة أيضا في تأدية الواجب، فمعًا لتجاوز سيئات القيادة بالقانون، من أجل التسيير بحكمة القانون، عبر تكريس الحكامة الراشدة في تسيير القانون، ومعًا لاكتشاف معنى الجامعة في أخلاقيات تسيير الجامعة.

هيئة التحرير

Batna University
Algeria

SOCIAL & HUMAN SCIENCES REVIEW

Bi-annual Scientific Review
Published by Batna University

N° 30 **ISSN 5149 -1111** **Juin 2014**

SOCIAL & HUMAN SCIENCES

REVIEW

Bi-annual Scientific Review

N°30 –June 2014

ISSN 1111-5149

Director of the Review:

Prof. *Tahar Ben Abid*

President of Batna University

Editorial Board:

Editor –in-Chief: Prof. Mohamed Zermene

Co-editor: Prof. *Tayeb Bouderbala*

Editorial Advisory Board:

Prof. Ali Khedri
Prof. Djamai Khemri
Prof. Elarbi Farhati
Prof. Mansour Kafi
Prof. Omar Ghouar
Prof .Youcef Menasria
Prof. Farida Meziani
Dr. El-Kamla Slimani
Dr. Rachida Simon
Prof. Ammar Zitouni
Prof. Med Tahar Saoudi
Prof. Ahmed Laamari
Prof. Kamal Aichi
Dr. Ahmed Bennini
Dr. Dalel Bahri
Dr. Adel Zeggagh
Dr.Tarek Ben Zeroual

Editorial Secretary: Nora Ben Hamlaoui

Social and Human Sciences Review
Batna University, Batna 05000 –Algeria
Tel/Fax : 213 (0) 33/80/30/56
E mail : revue_sh @yahoo.fr

Publication Rules

The Social and Human Sciences Review is open to all researchers in and outside Algeria. The scientific researches received by the Review are subject to several conditions that need to be taken into account by researchers:

1- The research paper should be original and objective written in a correct language and not published before.
2- The research should not exceed 6000 words and should not be less than 4000 words including footnotes and references.
3- The research paper should contain two summaries, one in Arabic and the other in one of the two foreign languages – either English or French. The summary should contain: the aim of the research (in one paragraph) and the results achieved (in another).
4- The research paper written in Arabic should be in the Arabic transparent font size 13, and those written in English or French should be in Times New Roman font size 12.
5- The research paper should be in three copies and a compact disc or be sent via the e-mail of the review.
6- The footnotes writing should follow these rules:
   a- If the reference is a book, the full name of the writer should be put, the title in a different font (place of publication: the publisher, the year of publication), the page(s).
   b- If the reference is a periodical, the full name of the writer should be put, the title of research between quotation marks, the name of the periodical in a different font, its number and/or volume (the issuing date), the page(s).
   c- If it is a website, the full name of the researcher should be put, the title of the research, the other information i.e. the place where the work was presented and the date, then this website should be written fully and precisely.
   d- The footnotes should be in the bottom of the page.
7- The bibliography should be put at the end of the research in the alphabetical order.

8- The research papers received by the review will not be returned, published or not.

Règles de publication

La revue des sciences sociales et humaines accueille les travaux des chercheurs algériens et étrangers. Les articles proposés à publication sont soumis aux conditions impératives suivantes :

1. Le contenu doit être objectif, l'article rédigé dans une langue académique et n'avoir pas été publié avant.
2. L'article doit comprendre entre 4000 et 6000 mots, notes de bas de page et référence incluses.
3. Il doit être accompagné d'un résumé en langue arabe et préciser l'objet de la recherche et les résultats obtenus. Un résumé en anglais ou en français lui sera joint.
4. Ecrit en caractères «simplified arabic »l'article sera rédigé en police 14; et en police 12, caractères «times new roman», pour les langues étrangères.
5. L'article en trois exemplaires, accompagné d'un enregistrement sur CD-ROM, doit être déposé au siège de la revue ou envoyé par courrier électronique.
6. Les notes de bas de page doivent être rédigées selon les normes propres à la revue.

a) Pour un ouvrage : citer le nom complet de l'auteur, suivi du titre en gras, puis, entre parenthèses, de l'éditeur, du lieu et de l'année de publication, en fin de la page.

b) Pour un périodique : citer le nom complet de l'auteur suivi du titre entre guillemets, du nom du périodique en caractère gras, du numéro et de la date de parution du volume, et enfin de la page.

c) Pour un site web, citer le nom complet du chercheur, le titre de la recherche et les autres informations : lieu, date...le site web doit être écrit avec précision et entièrement.

d) Les références doivent apparaître en bas de page.

7. La bibliographie donnée dans l'ordre alphabétique, est placée en fin d'article.
8. Les articles proposés à la revue ne seront pas retournés à leurs auteurs, qu'ils aient été publiés ou non.